المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 17A أيـار 2025
No.17A May 2025

لا استدامة أسرية دون اجتهاد قضائي قانون الأسرة البحريني أنموذجًا

باحث الدكتوراة: عبدالرحمن عادل الذوادي
جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية
كلية الدراسات العليا

ملخص

تسعى المجتمعات المتحضرة المعاصرة إلى استدامة الأُسر المنتظمة في إطارها بسنّ القوانين المنظمة، والتشريعات المشجعه على ذلك؛ لما ظهر جليًا من خللٍ في استدامة الأسرة المعاصرة، وعزوف الشباب عن الزواج والاتجاه نحو الفردانية والوحدانية من جانب، وكثرة الطلاق من جانب آخر، فكان لابد من لفتة جادة من قبل المسؤول عن التزويج والتطليق والفصل بين الأزواج إلا وهو قضاء الأسرة ليتعامل مع كل مستجد يطرأ ليعيق استمرارية الأسرة خاصة أن الزمن المعاصر زمن المستجدات والنوازل الحادثات فينبغي الاجتهاد لسد القصور والثقرات التشريعية، فكان المعوّل عليه هو الاجتهاد القضائي في قانون الأسرة ليشكل حلقة قوية في سلسلة استدامة الأسرة.

كلمات مفتاحية : اجتهاد قضائي قانون الأسرة

No Family Sustainability Without Judicial Reasoning: Bahraini Family Law as a Model

PhD Researcher: Abdulrahman Adel Al-Thawadi
Mohamed bin Zayed University for Humanities
College of Graduate Studies

Abstract

Contemporary civilized societies strive to sustain organized families within their framework by enacting regulating laws and encouraging legislation. This is due to the clear flaws in the sustainability of the contemporary family, the reluctance of young people to marry and the trend toward individualism and solitary confinement on the one hand, and the high rate of divorce on the other. Therefore, a serious initiative was needed by those responsible for marriage, divorce, and separation between spouses, namely the family judiciary, to address any new developments that might impede the continuity of the family, especially since the contemporary era is a time of new developments and emerging issues. Therefore, diligence must be employed to fill legislative gaps and deficiencies. Therefore, judicial reasoning in family law is relied upon to form a strong link in the chain of family sustainability.

Keywords: Judicial Reasoning, Family Law

بسم الله، والحمدلله، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه محمد ومن والآه، أما بعد:

فبين أيدينا مقال إنساني قانوني علمي؛ إذ المقال يَكتنِزُ في طَيَّاتِه موضوع الاجتهاد القضائي في قانون الأسرة البحريني، ومدى تحقيق الاستدامة الأسرية من خلال اجتهادات القُضاة، في وحدة ناظمة للمقال مبيّنة لأثر ذلك على الاستدامة الأُسرية.

بادئ ذي بدء لا يمكن كتابة مقال علمي دون نظريَّة؛ لأنَّ هناك ارتباط بين النظريَّة والمقال العلمي كما ترتبِط الروح بالجسد، وكما يرتبط أيضًا التفكيرُ بالعقل، فالنظرية تُمثِّل الروح، والمقال يمثِّل الجسد، فإذا ذهبتِ الروح ماتَ الجسد، وإذا عطب العقل انعدم الفكر، فمقالنا هو الفكر ونظريته تمثل عقله.

عود على بدء تتمثَّل نظرية هذا البحث بالنظريات الخاصة بالطلاق، والتفكك الأُسري، والاستدامة الأسرية، والاجتهاد القضائي. نعتمد بالأساس في هذا المقال على النظرية البنائية الوظيفية. ترتكز هذه النظرية في فلسفاتِها على تصوير المجتمع كجزيئات صغيرة مترابِطة، وأن الأسرة هي بالضبط هذا الجزيء الصغير المترابط بعضه ببعض، والتي يتولَّد عن تجمعها ما يسمى"الحالة المجتمعية".أي مشكلة تطرأ على هذه الوحدة المتماسكة - الأسرة - سوف تؤدي بالضرورة إلى تفككها، وهذا سينعكس سَلباً على الكيان الكبير الذي تُشكِّلهُ الأسرة - المجتمع - والذي سيَختَل توازنه ويتحطَّم بدوره كنتيجة طبيعية لتفكك مكوناته الأصغر وجزيئيات تكوُّنه، مما يؤدي في النهاية لحالة عامة من الضياع. تقوم نظرية البناء الوظيفي بتسليط الضوء على الشروط والقيم والوظائف والأنظمة كمكونات أساسية لهذه النظرية، والتي تقوم بدورها على خلق نوع من التوازن والاستقرار المجتمعي من خلال تحقيق متطلبات المجتمع.

إنّ نظرية البناء الوظيفي تعتبر من أكثر النظريات الاجتماعية رزانة وآكدها متانة، والتي تجلَّت في الموضوع الذي نحن في صدد طرحه والكتابة في تشعباته؛ إذ من خلال عناصرها المذكورة آنفاً، تعمل على إرساء وتثبيت قواعد المجتمع من خلال تلبية احتياجاته ابتداءً من اللبنة الأساسية – الأسرة - من حيث كونها نمط حياة ونظام اجتماعي مصغر، وصولاً للمجتمع بكلّيته.

تُعتبر الأسرة هي أوَّل تكوين اجتماعي، يَنشأ عنهُ الأفراد الذين يُشكِّلون أطراف المجتمع المتفاعلة فيما بينها، فهي الأساسُ المُؤدي إن صَلُحَ إلى صلاح المجتمع، وإن فسد إلى فساده فسادًا يعوِّق مسيرة التطور الحضاري، وهذه سُنَّة بشريَّة مُستوحاة من الطبيعة والفِطرة، وهي أن الأصل يُؤثر في الفَرع، وهو تابعٌ له بطبيعة الحال؛ لذلك كانت العِناية بالشؤون الأُسرية من اهتمامات الدول الناجِحة، فاستقرار مجتمعات الدول المتطورة نتيجة حتميَّة لاستقرار أُسرهم في المقام الأول، واستدامتها في المقالم الثاني.

لا شك أن شيوع جوّ الأمان في الأسرة يؤثر على المصلحة العامة المجتمعيّة إيجابًا، تلك الإيجابية المتعلِّقة بالأفراد والجماعات والأوطان بشكل عام، وللأفراد بشكل خاص، وهنا تتجلى لنا عِدة جوانب تهتم بالأسرة منذ التكوين، منها قوانين الأحوال الشخصية والاجتهاد القضائي في قانون الأسرة، باعتبار السبب والمسبب، وتلك القوانين والاجتهادات يُلجَأ إليها في أحوال التخاصُم والنِزاع الأُسري، لحلِّها بالطرائِق السليمة التي تُؤدي في النهاية إلى الاستقرار الاجتماعي المُستل من الاستدامة الأسرية، وكذلك يُلجأ إليها في المرحلة الأولى من انشاء الأسرة وتكوينها.

الاستدامة لم تعُد تَقْتَصِر على النُظُم البيئيَّة ولا الموارد الطبيعية فقط، أصبحت الاستدامة تُلامس كل وَجهٍ من وُجوه الحياة على الأرض، وتُعنى بكل مقوِّمات الحياة، ومن أوجَه الوجُوه وأَولَاها، بل وأَصلُ كل الوجودِ هي الأسرة التي بها تتكاثر البشريَّة، وتقوم من خِلالها المجتمعات، وعلى عاتقها تُبنى الحضارات، وبها يكون التقدُّم والتطور والرقي والازدهار.

يدَّعي الباحث أن من الصعب محاولة استدامة الأُسر بعيدًا عن الاجتهاد القضائي؛ إذ من طبيعة البشر الاختلاف، وكلما قلت الفجوة بين البشر كلما اتضحت عيوبهم في أعينهم وانحجبت مميزاتهم، ولولا أن العشرة قد تستحيل بين الأزواج لما شرع الله الطلاق، كما أن اللجوء للقضاء تحوَّل لظاهرة مجتمعية بين الأزواج، ولعل تأطير الاجتهاد القضائي يساهم في تنظيم الأسرة في حال اللجوء للقضاء وفي حال عدم اللجوء للقضاء والاكتفاء بالصلح الأسري.

يرى الباحث أن القوانين الأسرية العربية أو مايسمى بالأحوال الشخصية في بعض البلدان يتَّسم بغياب روح الاجتهاد القضائي، خاصة في تلك القضايا التي تتمحور حول قضايا معاصرة مستجدة نازلة تتطلب اجتهادًا من القاضي إما لغياب النص أو لغموضه مما يستدعي تدخل القاضي لفك الغموض عنه أو توجيه النص القانوني، ناهيك عن تلك القضايا التي ترجع إلى أعراف الناس مما يعود على القاضي في تحديد العرف السائد في المجتمع ليقضي من خلاله.

اعتنى القرآن الكريم بالاستدامة بكل أنواعها ومنها الاستدامة الأسرية، ومن ذلك:

1- قال تعالى:﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾[1].

- شرح الآية قال السعدي: "ولا تعثوا في الأرض أي: تخربوا على وجه الإفساد"[2]، وقال الشوكاني "العثي أشد أنواع الفساد وهو منهي عنه"[3].
- وجه الاستدلال من الآية أن انعدام الأسرة يعني انعدام الفرد السوي في المجتمع، وانعدام الفرد السوي في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى انتشار الفساد في المجتمع، باعتبار السبب والمسبب؛ فاستدامة الأسرة تؤدي بالضرورة إلى خلق فرد بدل أن يكون مفسدًا يكون مُصلحًا نشأ بين أبوين دلاه على الخير في صغره ونهوه عن الشر، وأرشدوه إلى سبيل النجاة في الدنيا والآخرة.

2- قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾[4].

- شرح الآية قال الطنطاوي: "وقوله وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسادَ أي لا يرضى عن الذي منه الإفساد في الأرض، ويظهر للناس الكلام الحسن وهو يبطن لهم الفعل السيئ، لأنه سبحانه أوجد الناس ليصلحوا في الأرض لا ليفسدوا فيها. فالجملة الكريمة تحذير منه سبحانه للمفسدين، ووعيد لهم على خروجهم عن طاعته"[5]، وقال السيوطي: "والله لا يحب الفساد أي لا يرضى به"[6].

3- قال تعالى: ﴿وَهِيَ تَجۡرِي بِهِمۡ فِي مَوۡجٖ كَٱلۡجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعۡزِلٖ يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٤٢ قَالَ سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٖ يَعۡصِمُنِي مِنَ ٱلۡمَآءِۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ وَحَالَ بَيۡنَهُمَا ٱلۡمَوۡجُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُغۡرَقِينَ﴾[7].

- شرح الآية قال الرازي -في تفسير الآية بعد أن عرض تأويلات العلماء-: "واعلم أنه تعالى لما حكى عن نوح عليه السلام أنه دعاه إلى أن يركب السفينة حكى عن ابنه أنه قال سآوي إلى جبل يعصمني من الماء، وهذا يدل على أن الابن كان متمادياً في الكفر مصراً عليه مكذباً لأبيه فيما أخبر عنه، فعند هذا قال نوح عليه السلام: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم وفيه سؤال،

---

[1] سورة البقرة، الآية: 60.

[2] عبد الرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير الكلام المنان**، ج1، ص53.

[3] محمد بن علي الشوكاني اليمني المتوفى 1250هـ، **فتح القدير**، الناشر دار ابن كثير، دار الكلم الطيب دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ، ج1، ص107.

[4] سورة البقرة، الآية: 205 .

[5] محمد سيد الطنطاوي، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**،ج1، ص442.

[6] جلال الدين المحلي المتوفى 864هـ، **تفسير الجلالين**، الناشر دار الحديث، القاهرة، ط1، ص43.

[7] سورة هود، الآية: 42 و 43.

وهو أن الذي رحمه الله معصوم، فكيف يحسن استثناء المعصوم من العاصم وهو قوله: لا عاصم اليوم من أمر الله وذكروا في الجواب طرقا كثيرة الوجه الأول: أنه تعالى قال قبل هذه الآية: ﴿وقال اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها إن ربي لغفور رحيم﴾[8]، فبين أنه تعالى رحيم وأنه برحمته يخلص هؤلاء الذين ركبوا السفينة من آفة الغرق إذا عرفت هذا فنقول: إن ابن نوح عليه السلام لما قال: سآوي إلى جبل يعصمني من الماء قال نوح عليه السلام أخطأت لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم والمعنى إلا ذلك الذي ذكرت أنه برحمته يخلص هؤلاء من الغرق فصار تقدير الآية لا عاصم اليوم من عذاب الله إلا الله الرحيم وتقديره لا فرار من الله إلا إلى الله، وهو نظير قوله عليه السلام في دعائه وأعوذ بك منك وهذا تأويل في غاية الحسن"[9].

4- قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَأَنتُمۡ عَنۡهُ غَٰفِلُونَ﴾[10].

- شرح الآية قال الرازي: "اعلم أنهم لما طلبوا منه أن يرسل يوسف معهم أعتذر إليهم بشيئين: أحدهما: أن ذهابهم به ومفارقتهم إياه مما يحزنه لأنه كان لا يصبر عنه ساعة. والثاني: خوفه عليه من الذئب إذا غفلوا عنه برعيهم أو لعبهم لقلة اهتمامهم به. قيل: إنه رأى في النوم أن الذئب شد على يوسف، فكان يحذره فمن هذا ذكر ذلك، وكأنه لقنهم الحجة، وفي أمثالهم البلاء موكل بالمنطق. وقيل: الذئاب كانت في أراضيهم كثيرة، وقرئ الذئب بالهمز على الأصل وبالتخفيف. وقيل: اشتقاقه من تذاءبت الريح إذا أتت من كل جهة، فلما ذكر يعقوب عليه السلام هذا الكلام أجابوا بقولهم: لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون"[11].
- يُستدل بالآية على جواز الخوف على الأبناء ورعايتهم، والفكر والتفكر وإعداد مايحميهم، وما قد يتسبب في هلاكهم، والتبصُّر في حال من سيرعاهُم أو من سيخالطون، هل هو أهل لعناية الأبناء أو أهل للمخالطة والمُجالسة، وهل هو محل ثقة، وموطن خير، وهل توليته على الأبناء ستعود على الأسرة والأبناء بخير أو شر، فإن كان خيرًا فيرسل الأبناء معه ويتركون في حوزته، وإن كان شرًا فيمنع الأبناء عنه وعن مخالطته، وفيه عناية رب الأسرة برعيته وخوفه عليهم، وشيء من مقومات الحضانة والرعاية.

واعتنت كذلك السنة المطهرة بالاستدامة، ومن ذلك:

1- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ}[12].

---

[8] سورة هود، الآية: 41.

[9] أبو عبدالله محمد بن عمر التميمي الرازي المتوفى 606هـ ، **مفاتيح الغيب**، الناشر دار إحياء التراث العربي –بيروت– ، ط3 1420، ج17، ص352.

[10] سورة يوسف، الآية: 13.

[11] أبو عبدالله محمد بن عمر التميمي الرازي، **مفاتيح الغيب** ج18، ص426.

[12] أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز ج4،ص2052 الحديث رقم 2664.

- شرح الحديث: قال المحقق محمد فؤاد: "المؤمن القوي خيرٌ المراد بالقوة هنا عزيمة النفس والقريحة في أمور الآخرة، فيكون صاحب هذا الوصف أكثر إقداماً على العدو في الجهاد وأسرع خروجاً إليه وذهابا في طلبه وأشد عزيمةً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصبر على الأذى في كل ذلك واحتمال المشاق في ذات الله تعالى، وأرغب في الصلاة والصوم والأذكار وسائر العبادات وأنشط طلبا لها ومحافظة عليها ونحو ذلك، وفي كل خير معناه في كل من القوي والضعيف خير؛ لاشتراكهما في الإيمان مع ما يأتي به الضعيف من العبادات، احرص على ما ينفعك معناه احرص على طاعة الله تعالى والرغبة فيما عنده واطلب الإعانة من الله تعالى على ذلك ولا تعجز ولا تكسل عن طلب الطاعة ولا عن طلب الإعانة"[13].

- الشاهد من الحديث أن الإسلام حريص على قوة المجتمعات المسلمة، حريص على وحدتها وعدم ضعفها، وجمع كلمتها وصفها، لأن ذلك فيه قوة لبيضة الإسلام، وفيه حرص على سلامة الأمة، واستدامتها، كما أن القوة لا تقتصر على الرمي في قوله ﷺ: "ألا إن القوة الرمي" بل تمتد كذلك لتشمل قوة الأسرة التي يخرج منها من يدافع عن ادين وأهله وأرضه.

2- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: {أَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ خَمْسٌ إِذَا ابْتُلِيتُمْ بِهِنَّ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ: لَمْ تَظْهَرِ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ، حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا، إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الطَّاعُونُ، وَالْأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَضَتْ فِي أَسْلَافِهِمُ الَّذِينَ مَضَوْا، وَلَمْ يَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ، إِلَّا أُخِذُوا بِالسِّنِينَ، وَشِدَّةِ الْمَئُونَةِ، وَجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ، إِلَّا مُنِعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَوْلَا الْبَهَائِمُ لَمْ يُمْطَرُوا، وَلَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَ اللَّهِ، وَعَهْدَ رَسُولِهِ، إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، فَأَخَذُوا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَا لَمْ تَحْكُمْ أَئِمَّتُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَيَتَخَيَّرُوا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ}[14].

- الشاهد من الحديث النبوي الشريف التحذير من الطوام التي إن لحقت بمجتمع من المجتمعات، منها ما يمس المجتمع والأسرة بشكل غير مباشر، ومنها مايأثر على المجتمع بشكل مباشر، كالمجاهرة بالمعاصي، والزنا واللواط، وقد حذر الله سبحانه من مجرد الاقتراب من الزنا، لما له من مضاعفات تصيب المجتمع والأسرة فتفككها وتهدمها، كالأمراض وتولد أبناء الزنا – المتولدون من علاقة غير شرعية - قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾[15]، قال ابن كثير: "يقول تعالى ناهيا عباده عن الزنا وعن مقاربته ومخالطة أسبابه ودواعيه ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة أي ذنبا عظيما وساء سبيلا أي بئس طريقا ومسلكا"[16]، لذلك فالحرص على استدامة الأسرة يبدأ بوقاية المجتمع من الطوام التي تعصف به.

إن تكوين الأسرة والحرص على استمراريتها عبادة وقربة من القربات التي يُتقرب بها إلى الله؛ إذ العبادة الأسرية طريقُ الاندماجِ في الإنسانية باعتبار السبب والمسبب، وفي كثيرمن الأحيان يصعب الاندماج دونها.

---

[13] شرح المحقق محمد فؤاد عبد الباقي على صحيح مسلم كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز ج4،ص2052 الحديث رقم 2664.

[14] أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الفتن باب العقوبات ج2،ص1332 الحديث رقم 4019.

[15] سورة الإسراء، الآية: رقم 32.

[16] أبو الفداء إسماعيل بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج5،ص67.

الاندماج في الانسانية يتطلب وجود أسرة سوية، فالأسرة مسؤولة عن التربية الدينية، ومن وظائفها التنشئة الدينية للأبناء، فهي التي تُوجِّه وتشرف على ما سماه "العبادة الأسرية" التي تقوم بها الأم، حيث تغرس في طفلها مبادئ الدين الوضعي الجديد، وتتلخص العبادة الأسرية في أن يقطع الفرد في أسرته تسع مراحل مقدسة حتى يندمج في الانسانية، ويتحد الكائن الأكبر كما يتحد الصوفي بحضرة الآلهة - حسب تعبيره – ويرى كونت أن الزواج علاقة مقدسة تصل إلى مرتبة الطهارة والتقديس[17].

إن الإنسانيَّة تمر بمرحلةِ مُفترَق الطُّرق في ما يتعلَّق بموضوع الأسرة عامة، والأمر أشد خطورة من ناحية استدامتها بشكل أكثر دقة، فإما أن تكون الأسرة أساسًا في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وإما أن تكون أمرًا استثنائيا غير ضروري وينحسر دورها تدريجيًا بذلك، لتصبح بذلك غير مرغوبًا فيها بشكل مسترسل ومتجدد في المجتمعات كما كانت عليه.

نُلاحظ في أيامنا هذه عزوف بعض الشباب عن الزواج الذي هو أساس تكوين الأسرة، وانحدارهم لسلوكيات شاذَّة صُدِّرت إليهم من ثقافات خارجيَّة لا تتوافق مع ثقافتهم، وعدم استمرارية جزء كبير من الشباب في زيجاتهم بعد زواجهم على فرض اقتناعهم بالزواج قناعة كليَّة قبل إتمامه، وسرعة الطلاق والضياع العائلي أصبح معضِلة مجتمعية تهدد النسيج الاجتماعي، وعدم الاستقرار الأسري والعلاقات المتوترة بين الأزواج وذويهم، وكثرة قضايا الخلع في المحاكم خير شاهد ودليل يستدل به.

تعيش الإنسانيَّة تَحَديًا أُسريًا يَمسُّ استدامةَ إنشائِها وترغيب الأفراد إليها بالتكوين ابتدائًا، واستدامةَ استِمرارها بعد تكوينها انتهاءً على حدٍ سواء، وهذا التحدِي يمس الأسرة والمجتمع في آنٍ واحد، مما يتطلَّب رؤية استراتيجيَّة تهدِفُ إلى هدف نبيل هو تحقيق توازن مستدام بين احتياجات الحاضر، ومتطلبات المستقبل، وفي ضوءِ هذه الرؤية تَبرز مفاهيم قيميَّة يمكن استدعائها من روافدنا الدينية والثقافية.

إن الرؤية الاستراتيجية الأسرية تَسعى إلى الحفاظ على النفس الإنسانية واستدامتها، باعتبار أهمية الأسرة في بناء الحضارات مما يؤثر على النفس الإنسانية من زاوية، والأجيال الحالية والمستقبلية من حيث الاستدامة من عدمه من زاوية أخرى، مما يُحمِّلُنا عِبئ التخطيط لطريقة التعامل مع الأسرة وفق رؤية مستدامة للعيش والازدهار بطريقة مستدامة راقية مواكبة للعصر خالية من المنقِّصات من وجه، والانحلال الأخلاقي والفكري من وجه آخر، وللحفاظ على الأسرة من التحطيم والانحلال والانفلات، ووجب علينا توفير الاستفادة من مقومات الأسرة الحالية، دون المساس بموقوماتها، ومقومات نشئتها واستمراريتها في الأجيال القادمة.

إنما أراد الحريص على استدامة الأسرة الحرص على استمرار البشرية؛ لذلك تجده يتجه مباشرة إلى أصل البشرية، وهي الأسرة وأفرادها، ليرتطم مباشرة بعلاقات متراطمة ومتعقيدات متداخلة وتجاذبات غير مفهومه للوهلة الأولى بحاجة لتفسير علمي -وهذه طبيعة العلاقة الزوجية - ليتمكن الباحث من التعامل معها وفق أسس وضوابط عليمة دقيقة تجعل من التعامل مع الأسرة تعاملًا مستداماً.

لعلَّ الرؤية الاستراتيجية في هذا المجال هو ما يتحقق به التوازن بين الحياة والدين والتزامات الأسرة، والتزامات الحياة المتبقية، ومتطلبات العصر واحتياجات المستقبل، لنجعل من استشراف المستقبل طريقة للتعامل والتطبيق، وبها نسير على الطريق في ضوء نهج واضح وسليم، لنُمكن الأجيال القادمة من مقومات استدامة أُسرهم.

---

[17] الخطيب، **نظرة في علم الاجتماع الاسري**، ص63

وفي سياق الاستراتيجة فإن الاستدامة الأسرية تعيد التوازن بين احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل، من حيث إبراز الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة الاجتماعية الصغيرة، الخادمة للمجتمع الإنساني الكبير، والمؤسسة الاجتماعية الكليَّة.

إن حفظ موارد استدامة الأسرة هو الذي يحفظ توازن النُظم الاجتماعية، ولتحقيق هذه الاستدامة يجب الحدُّ من الانحدار الأخلاقي نحو الشذوذ الجنسي والمثليَّة، والفردية والوحدانية والغابويَّة التي تؤثِّر مباشرة في الاستدامة الأسرية، وتُعتبر التهديد القاتل للمجتمع وللأسرة، والذي ينشأ منها التفكك والاختلال المجتمعي.

لا يُمكن تحقيق التنمية المستدامة والأمان الاجتماعي، إلَّا باستدامة الأسرة، وتقويَة قُدرَة المجتمع على تحقيق الاستدامة، وهكذا تظهَر العلاقة الوثِيقة بين استدامة الأسرة والاستدامة المجتمعية، فعلاقة الأسرة بالاستدامة علاقة حيويَّة من حيث التعامل مع المجتمع وفق أُطر عُليا لتحقيق حياة صحيَّة وذات استدامة وجودة أُسريَّة، وتُسهم في صحة الإنسان وترتبط بالسياسة والاقتصاد باعتبار أن الأسرة هي اللبنة الأولى للمجتمع، وبها يكون تعزيز الاستدامة الأمنية والاجتماعية، لذلك لابد من تبنِّي ممارسات مُستدامة، تُمكننا من بناء مستقبل صحي ومستدام، ولابد من التوعية بأهمية الأسرة المستدامة، لبناء أجيال متيقنين من أهمية هذا الملحظ في بناء مستقبلهم المشرق.

ويتَّضح مما سبق أن العلاقة بين الاستدامتين الأسرية والمجتمعية علاقة تكامل وتعاضد، وتبين كذلك مما تقدم أن لتبنِّي الاستدامة الأسرية أثرًا ايجابيا عميقًا في تحقيق الاستدامة والتوازن بين احتياجات الجيل الحالي، والتزامات المستقبل.

إن استدامة الأسرة لا تكون بترديد العِبارات، ولا تنظير النظريَّات وتسطيرها في الكُراسات، ولا شِعاراتٍ رَنانةٍ تُردَّد في النَدوات والمحاضراتِ والمؤتمرات، وليست مَجلَّاتٍ تُوزَّع وتُقامُ لها احتفالات، بل هِي اجراءات عمليَّة وتَطبيقات، واستشرافٌ للمستقبل وما يحتويه من تطوُّرات ومُعضِلات وتَوَجُّهَات، وتأهيل منهجي للأسرة تَحسُّبًا لما سيأتِيها من صَيحاتٍ وأفكارٍ وانتقادات، والحِرصِ على انتِهاجِ الأساليبِ التربويَّة الحديثة في هذا العصر يُعتبر من الضروريات، للحدِّ من تفكك الأسرة، والحدّ مما في المجتمع من تَصدُّعات، سَبَّبها الإعلام تِكرارًا وتَلقينًا مرَّاتٍ ومراتٍ متكررات، حتى تَقرَّت تلقينًا في الذوات هدمًا للمعنويات، وكذلك الجهل والأنانية والماديَّة في أغلبِ الحَالات.

الأسرة بموكوناتِها وكينونَتها وما نجِدُه من تكوينها، تسعى لهدفٍ نبيلٍ يجمع كل الأهداف النبيلة التي عرفتها البشريّة، وهو هدفُ تحقيق مبدأ الاستخلاف في الأرض من خلال: التربية السليمة، والمحافظة على علاقة مستدامة بين الزوجين والأبناء من جهة، وبين الأسرة والمجتمع من جهة أخرى، متزودين بسلاح العلم، مواكبين للتطور، معتمدين على الابتكار والتكنولوجيا.

المشاركة المجتمعية مهمة وضرورية ولابد منها في تحقيق مستقبل أسري مستدام، ومجتمع يعمُّه الوِئام؛ إذ لابد من الإيمان المطلق بأهميَّة الاستدامة الأسرية؛ لأنها السلاح الأقوى لمواجهة الانحدار الأخلاقي والشذوذ الجنسي وكل ما يتصدَّر لنا من الغرب ولا يتناسب مع طبيعة مجتمعنا المحافظ ولا ثقافتنا الإسلامية، فالحروب والصراعات والنَزعات المسلَّحة تهديد للبشر والبيئة والحياة، وتُناقض مبدأ الاستخلاف في الأرض، وكذلك انعدام الاستدامة الأسرية على حدٍ سواء، الذي يُشكِّل التهديد الأكبر للوجود البشري، باستمرارية الحياة من عدمه.

إن الأمن الأُسري والغذائي والفكري والمائي وصون البيئة والصحة والتعليم والأمن والمُساواة الاجتماعة، وجميع مقومات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تتنصب وتستثمر في استمرارية الوجود البشري المنبثق من استدامة الأسرة، لصنع مستقبل مستدام بالأسرة المتميزة بصحة نفسية عالية وسيكولوجية منضبطة موزونة ودقيقة إلى أبعد مدى يمكن الوصول إليه.

إن استدامة الأسرة ماهي إلا ثمرة من ثمرات الاستدامة الزوجيَّة بين الأزواج، ويجب الباحث نفسه مُضطرًا إلى وضع الحجر الأساس لهذه العملية التي هي أساس الاستدامة للأسرة ومنطلقها، فمن خلال استدامة الزوجية بين الأزواج في نطاق من إدراك التشكيل العام للمنظومة المجتمعية المنحصرية في قُدسيَّة الرابطة الزوجية.

يُعتبر هذا الفرع من تعزيز الاستدامة الزوجيَّة مُنطَلقًا جَوهرِيًا للاستدامة الأسريَّة لمن أراد بحق خوض هذا الغِمار من الباحثين والمختصين، ورواد علم الاجتماع العائلي، والمعتنين بسيكولوجية الأسرة وصحتها النفسية.

إن الاستدامة الزوجية تكمن في استمرار العلاقة الزوجية الصحيَّة قائمة، وفق أسس علميَّة وتوافُق روحي وفكري من منطلق فهم مبدئ الاختلاف الطبيعي بين البشر، وأن للعلاقة الزوجية غايات كبرى وغايات صغرى، وكل الغايات تنصبُّ في أن يكون كِلا الزوجين سَكنًا للآخر.

على الرغم من إدركنا لصعوبة دراسة "علاقات الزواج" وهي سلوك إنساني ذاتي وشخصي غير ملموس، وفق تقديم مبادئ علمية وعملية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، إلا أنه لابد من المحافظة على حالة الاسقرار العائلي التي يعيشها الأفراد، وعدم السقوط في شرك الانتقادات والعادة[18].

وأشد ما يهدد الاستدامة الزوجية بعدم الاستمرارية هي عدم التقبل والحرص على العناد، وافتعال المشكلات، وانحدار الأخلاق، وتباعد الأفكار والنفور، ولا أجد صفحات هذه المقالة العلمية كافية لبحث هذه المسألة إلا أنها مشكِلة لها تبعات خطيرة على المجتمع، وعلى البيئة العامة للأسرة، لما يستشعره الأبناء من كره الأبوين لعضهما البعض، وأن بقائهما تحت نطاق الزوجية ما هو إلا بهدف رعاية الأبناء، فيشعر الابن وكأن رعايته لها تبعات نفسية كبيرة على والديَه وهذا الوعي في المراحل العمرية الطفولية تشكل سلبًا على صحة الأبناء النفسية في التكون، ولا تتطور ويشعر ألطفل نه عالةٌ على أبويه، مما يُرجعنا لنقطة الصفر في عزوفه في كبره عن تكوين أسرة، والابتعاد أصلًا عن أسرته، فكما هو متقرر في علم النفس"الطفل أبو الرجل".

خلقنا الله مختلفين في كثير من السمات والصفات والسلوكيات لغاية، فمن بين 100 مليار إنسان وجدوا أن هذا الكون منذ بدء الخليقة، وسبعة ونصف مليار إنسان يعيشون الآن، لا يوجد شخصان متشابهان، وهذا يعني أن الاختلافات الفردية والسلوكيَّة والثقافية والعادات الشخصية ستطفو إلى السطح في اليومِ الأول للزواج، فإن لم يحاول الزوجان التكيُّف مع هذه الاختلافات الأبديَّة، فسيصلان إن عاجلًا أو آجلًا إلى طريق مسدود، ولن يستطيع أي منهما إقناع الآخر بأن يتفهَّم ويحترم وجهَة نظرِه، وسيرى كل منهما بموقفه، ويصبح الوصول إلى حل وسط أمرًا مستحيلًا[19].

الأَصلَ استدامةُ النكاحِ وبقاؤه وصحته وجواز الاَستباحةِ فيه إجْماعاً[20]، لذلك تتميز الاستدامة الأسرية بخصائص لابد أن تتوافر وخصائص تنتج عن الاستدامة الأسرية، أخذًا بعين الاعتبار لحساسيَّة

[18] **الاستدامة الأسرية، التنظيم والاستقلالية والانضباط**، مجموعة من الكتّاب، 2017، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، 2017م،ص 80
[19] **الاستدامة الأسرية، التنظيم والاستقلالية والانضباط**، مجموعة من الكتّاب، 2017، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، 2017م، ص 133
[20] «الواضح في أصول الفقه» (2/ 315)

وضع الأسرة في المجتمعات، فالأسرة هي المسؤولة باعتبارها طرفًا اعتباريًا في انسجام المنظومة الاجتماعية في المجتمعات، فاستدامتها استدامة طويلة الأمد، هي التي تضمن تلبية احتياجات الأفراد في التربية السلوكية الصحيحة وغير الشاذة، وهي التي تلبي احتياجات الطفل العاطفية، وتحمي الطفل من الانجراف خلف الأفكار السوداوية المظلمة، وتؤدي لتحسين الأوضاع الاجتماعية للبشرية الإنسانية.

الزواج ضرورة اجتماعية لصالح المجتمع؛ لأنه ينظم العلاقات بين الذكور والإناث، كما أنه يؤدى إلى عمران المجتمع بالناس الذين لولاهم لما تكون المجتمع، لذا عنى الإسلام بالحديث عن العلاقة بين الرجل المرأة وتنظيمها، بل وإضفاء صفة القدسية عليها[21].

العلاقة بين الذكر والأنثى هى قاعدة الحياة البشرية، وعنصريها "الذكروالأنثى" من أصل واحد، فلا فارق بينهما فى أصل الخلق، وما تكاثر من بني البشر على وجه الأرض إنما هو منبثق منهما، وعلاقتهما المقدسة سبب مباشر لإعمار الكون، فقال تعالى "ياأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء"[22].

بيَّن الإسلام أن اللبنة الأولى فى بناء المجتمع هى الأسرة، وأن المودة والرحمة هما أساس الحياة الزوجية، كى يسكن كل إلى الآخر ويطمئن إليه فقال تعالى {من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون[23]}.

وبعد حديثنا عن الاستدامة الأسرية نعرج على الاجتهاد القضائي الذي نسعى من خلاله لاستدامة الأسرة، **"لا اجتهاد مع النص"** هذه القاعدة لا تعني أن كلَّ ما ورد فيه نصٌ، فلا اجتهاد فيه، المقصود بالنص: (هو النص بالمعنى الأصولي الخاص): **"وهو ما لايَحتَمِلُ إلا مَعنًا واحِدًا"**، أي: "نص حكم شرعي منزَّل خاص ومباشِر في المسألة ومعناه واضح وقطعي ودلالتُه قطعيَّة"، في هذه الحالة لا اجتهاد إلَّا الاجتهاد العملي في تنفيذه، أما النص بالمعنى الواسع بمعنى: "كلّ ألفاظ ونصوص الكتاب والسنة"، فيكون الاجتهاد في هذه النصوص- فيها وليس معها - فيكون الاجتهاد في حُسن فهمِها واستنباطِ ما تتظمَّنُه، إلَّا أن يكون نصًا بالمعنى الأول "الأُصولي" – أي: له معنًا واحد قطعي - أما الاجتهاد لفهم النصوص وإعادة فهم النصوص ومراجعة فهم النصوص، إذا كانت تحتمل وتحتمل، فيكون من واجب العلماء والمجتهدين التصدر لذلك.

بالنسبة للمصالح المرسلة التي قد تستمر كذلك في استدامة الأرة فهي أصل من أصول في المذهب المالكي، فكل ماظهر أنه يُحقق مصلحة يجب اعتماده، وكل ماظهر أنه معاكس للمصلحة وجب تنحيته، فقانون الأسرة فيها أحكام اجرائية -تنظيمية تطبيقية- وأحكام مضمون، والأحكام الاجرائية لا إشكال في تغيرها وتنقيحها وتغيرها، لأنها مبنية على الخبرة والممارسة، ودلت عليه التجربة، مما يشكل عقبة ويسبب شقاقًا في الأسرة والمجتمع يغير، وما يشكل عنتًا للمتزوجين يغير، وما يخفف على الناس ويسهل عليهم ممارسة وتطبيق قانون الأسرة يجب أن يدرج ويعتمد، ففي هذه الأحكام الاجتهاد أمر ميسور ولا تتطلب اجتهاد المجتهدين من أهل الشرع، بل يتطلب من له خبرة وممارسة في هذا الموضوع من قضاة ومحامين وموظفين.

إن الهدف الأسمى لقانون الأسرة البحريني إحقاق العدل وإقامة العدل، إضافة إلى إقامة التوازن في الحقوق ورفع المظالم وإرجاع الحقوق، فلا يجب التعامل مع قانون الأسرة على أساس المصالح المادية.

---

[21] أ. د/محمد شامة، **موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة** - الأسرة -، مصر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،عدد الصفحات: ٦٨٤، أعده للشاملة: عويسيان التميمي البصري ، ص22، بتصرف

[22] النساء: 1

[23] الروم:٢١

فيجب الانتباه لمثل ذلك فقد يدخل في لجنات دراسة وتعديل قانون الأسرة من لديه اديلوجيات معينه أو مذهبية أو حداثية ليحقِقَ مصلحةً لحزبِه ومذهبِه، فيدخل بعقليَّة ليست حيادية تسبب ارتباكًا وركاكة وتمرير فكرة أو انتصار لنسوية أو حزبية معينة فيكون تجاذب بين ذلك كله إضافة إلى ضغط المنظمات العالمية والجمعيات الحقوقية ذات النفس المعادي للشريعة وأحكامها وإن زعموا وأظهروا أمرًا آخر، ليحاولوا تعديل قوانين دون النظر للشريعة الإسلامية ومرجعيتها وقواعدها.

إن استخدام مصطلح الأحوال الشخصية يناقض الاستدامة الأسرية؛ إذ قانون الأسرة في اسمه انتصار، فبدل لفظة الأحوال الشخصية ذات المدلول الغربي – الايطالي بالتحديد- انتقلنا من الفكرة الغربية المتمثلة في الأحوال الشخصية، إلى الفكرة الإسلامية أنها قوانين أسرية إسلامية، ليست شخصية بل مجتمعية عائلية مؤسساتيّة؛ لأن الأسرة مؤسسة اجتماعية تربويَّة تعليمية.

يجب أن نستخدم مصلح الأحوال الأسرية بدل الأحوال الشخصية، لأن الأسرة كيان واحد لايمكن تفكيكه، ونسعى للمحافظة عليه بكل ما نستطيع، لاستدامة الأسرة في المجتمعات العربية والإسلامية، وبها يكون التطور والرقي والازدهار.

يجب أن لا نعود إلى الفرد والفردانيَّة، وهذا ماسيكون عند انعدام الاستدامة الأسرية، وما بترتب عليه من تفكيك المجتمع؛ لذلك لابد من المحافظة على البشرية من خلال الاستدامة الأسرية، مع المحافظة على حقوق المرأة والرجل والطفل والأقارب، دون الانزلاق الخطير في الشذوذ الجنسي والمِثليَّة، ومؤسسات الأسرة تحافظ على البشرية، وقامت البشرية وحضاراتها على الأسرة، وقيام أو عدم قيام الأسرة غير مطروح خلافًا للدول الغربية التي أصبح الرأي الراجح عندها عدم قيام الأسرة والتخلص من الأسرة، وتثبيت الأسرة وبقائها هذا مايقتضيه قانون الأسرة، وينعكس عليها.

الفطرة تنتكِس بسبب أعداء الأسرة الذين نذرُوا أنفُسهم لتفتيت الأسرة والتشكيكِ فيها، ليعودَ المجتمع إلى الإباحيَّة الغابوية المقيته، المرفوضة عقلًا وفطرةً، وتشمأز منها النفوس السليمة، وندخل في الشهوات الفردانية السقيمة.

تعميم قاعدة أن الشهوة الفردانية أولى الأسرة وفوقها، وأن الجسد ملك للمرأة، وأن المال ملك للرجل، واستدامة الأسرة لا تكون بالقانون وحده والاجتهاد فيه، ولا بتطبيقه بشكل جيد، فقانون الأسرة ليس الأساس الوحيد، بل شريك مع الثقافة والتربية والعقيدة الأسرية الصحيحة، قانون الأسرة والتشريعات والاجتهاد فيه زاوية مهمة للأسرة واستدامتها، وأن يصبح قانون الأسرة أكثر عدلًا وتوازنًا وتجسيدًا لروح الإسلام ومقاصده، وأكثر تمسكًا بنصوصه، والمحافظة على المذهب المالكي، ولكن الزاوية الأهم من القوانين سلوك المجتمع، والسلوك الفردي في المجتمع، فالقوانين لا تكفي وحدها تربية وتنشأة ومدرسة ومعلم وكل مكونات المجتمع.

إن السَعي الجاد إلى مُراجعة قانون الأسرة البحريني هو الطريق الأصوب والأنجع في محاولةٍ جادةٍ للحيلولة دون تفكك منظومة الأسرة، تلك المؤسسة الحامية لحِما الأمن القومي في المجتمعات العربية والإسلامية، ولابد أن يكون السعي لاستدامتها سعيًا على أسسٍ صحيحة ومقومات واضحة شريفة في ضوء نظريات عالمية معروفة موثوقة وموثَّقة علميًا.

يَعمد بعض المنشغلين بالقوانين، وبعض المهتمين بالشؤون الأسرية، وبعض المتخرجين من كليات الشريعة، إلى الدعوة لتعديل قانون الأسرة ابتداءً، وهذا منافي للحيادية والتجرد المطلوب في كل شيء خاصة في البحوث العلمية والقانونية بشكل أدق، لنعطي للمجتمع ولأنفسنا في المقام الأول استدامة طويلة الأمد.

تُعدُّ مراجعة قانون الأسرة البديل الأمثل عن تشوّف المتشوفين الحثيث لتعديله بغرض جعلِه متوافقًا مع القرارات الدولية، والمواثيق العالمية؛ ذلك أن القول بالتعديل يكون ناتجًا عن حُكمٍ مُسبَّق قبل مُراجعته، والأَصلُ في مثل ذلك الانخراطُ في عمليةٍ جادة دقيقة من قِبل مختصيين لمراجعة قانون الأسرة البحريني مراجعةً حياديَّة بعيدة عن الأهواء والأخطاء بقدر المستطاع، ونتيجةً لهذه المراجعة يُنظَر هل يَحتاج قانون الأسرة للتعديل نتيجة خلل فيه مثلًا، ووفق ذلك يُقوَّمُ ولا يكون تَقويمُه إلا بالتعديل وتقويم العطب الظاهر أو الخفي فيه أو الناتج منه أو عن تطبيقه خاصة دون تمدد وتوسع، وعند عدم القدرة أو الاستطاعة أو انعدام الاستعداد نُطالب السلطات المختصَّه مطالبةً رسميةً وُفق القواعد والأنظمة والقوانين بإصلاح الخلل الذي وُجِدَ في قانون الأسرة البحريني.

قد يَتَّضح بعد المراجعة أن قانون الأسرة البحريني لايَحتاج إلى تعديل، فيُترك على حالِه ويُحافظ عليه، والذي يَجبُ الحذَرُ منه والتنبيه عليه ضرورة عدم الحكُم مسبقًا على قانون الأسرة بالعَطب والخلل؛ ذلك للحرص على عدم تعديل قانون الأسرة البحريني وفق الأهواء الشاذة ذات الأديلوجيات المخطوفة والمتأثرة بالاجتهادات الشخصية، وأن يكون التعديل إن دعت الحاجةُ إليه وفق الشريعة الإسلامية وقواعدها وأدلتِها ومن قبل مختصيين شرعيين وقانونيين، وبما يتوافق مع سلوك الأسرة وماتقتضية مقومات استدامتها، ومراعاة حاجة الناس ومصالحهم، وما إن تُسفر المصلحة فثَمَّ شرع الله.

لا يخفَى على ذوي الألباب زيادة أعداد الطلاق بصورةٍ مُتسارعة، والتفكك الأسري في ازدياد في البحرين خاصة، وفي البلدان الخليجية والعربية والإسلامية عامة، مع أن من مقاصد تقنين قانون الأسرة الحد من نِسب الطلاق، وهذا يُنذرُ بخلل جسيم ظهر للعيان مؤخرًا، فهل هذا الخلل في قانون الأسرة، أم في تنفيذ قانون الأسرة، أم أن الخلَل في الأسرة نفسِها؟

لابد من النظر في مواطن القوة ومواطن الدقة في قانون الأسرة ومواطن الضعف ومواطن الضبابية فيه، فإذا حددنا أين تكمن القوة وأين يكمن الضعف وما أسبابهما، استطعنا مواجهة المشكلة، للاستدامة الأسرية مقومات تحول دون إفسادها وإضعافها وإنهائها وتنفتيتها، وتفكيكها، فالمجتمعات بحاجة إلى فتاوى واجتهادات استباقية للضغوطات التي تنتهجها المنظمات الدولية والحقوقية في العالم وكيفية التعامل معها.

إن المسائل الاجتهادية في قانون الأسرة "هي التي دَخلَها الاجتهاد والنظر والترجيح والاستنباط والقياس والاستصلاح وغيرها، فدخلت فيها اجتهادات المجتهدين، واختلفت فيها انظار المجتهدين، في مقابل المسائل القطعيّة المحسُومة بالنص الشرعي، أو بالإجماع"

المسائل الاجتهادية كلُّها يمكن أن يكون فيها اجتهاد، وأن يتجدَّد فيها الاجتهاد، وقد نصَّ الأصوليون على وجوبِ أن يُعيدَ المجتهدُ النظر في اجتهاده[24]، نظرًا لتطوُّر الأحوال وتجدُّد النوازل والمستجدات التي تَتطلَّبُ الاجتهاد.

فإذا نزلت النوازل ومستجدات يكون هناك اجتهاد، وإذا كانت المسألةُ نفسُها في نصوصِها وأدلتِها ظنية واجتهادية وخِلافيَّة، فإن كل هذا يفرض المراجعة والنظر، ويُتيح المراجعة الكاملة، ويسمح بالتعديل وفق الشرع.

[24] يجب على المجتهد إعادة النظر في اجتهاده، فقد يجد ويبدو له ما لم يبدو له من قبل، وقد يُسفر له من الأمور مالم تُسفر له من قبل، وقد يطلع على ما لم يطلع عليه من قبل، ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند شرحه لحديث "إذا اجتهد المجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر ..." عن القرطبي أنه نقل عن أهل الأصول أنهم قالوا: **يجب على المجتهد أن يجدد النظر عند وقوع النازلة ولا يعتمد على ما تقدم له لإمكان أن يظهر له خلاف غيره**. ص328، وقد ذكرها القرطبي في تفسير سورة الأنبياء، الآية 79، في تفسيره "الجامع لأحكام القرآن"ج6

قانون الأسرة البحريني يحوي مئات الأحكام القانونية والشرعية أكثرها أحكام اجتهادية، ويجوز النظر فيها ويجوز إعادة النظر فيها كذلك، وإعادة النظر فيها بتجدُّد النظر نفسه، و تجدُّد العلم والبحث، وتجدد أدوات البحث ووسائِله، وبتجدُّد طبيعةِ الأحوال، وتجدد طبيعة التصرفات، وما يُحيط بها من مُلابِسات؛ لأن التصرف إذا تغيَّر في جزء منه، يجب أن يُنظَر هل تغيَّر مناط الحكم، وهل يتأثر مناط الحكم بهذا التغير الذي وقع في السلوك البشري والتصرفات والسلوك الفردي أو الجماعي، فهذه التغيرات كلُّها تُضافُ إلى أن المسألة في أصلها مسألة اجتهاديَّة، فهذا يُوجبُ ويفتح الباب أمام الاجتهادات والتعدِيلات.

ونضرب مثلًا من واقع النوازل والمستجدات التي تتطلب للاجتهادات القضائية المتحلة بالتجديد

ففي هذا العصر أصبحت النساء عاملات عملًا يوميًا - وظيفة يومية - في ساعات محددة من نهار أو ليل أو كلاهما و أوقات طويلة تقضيها المرأة خارج المنزل بعيدة عن الزوج والأبناء، خلافًا للوضع سابقًا، فقد كان عمل المرأة محدودًا في نسبة من يقوم بذلك من وجه، ونسبة وقت العمل نفسه من وجه آخر، كأن يكون سابقًا عبارة عن عمل بسيط إما مساعدة في حرث أو تجارة أو غيره، مما لا يستدعي ساعات العمل الطويلة والمتصلة، والتي يتعذَّر معها الوصول للمرأة أو الزوجة، ويتعذر عليها الوصول لبيتها.

اليوم أصبح عمل المرأة مساوٍ لعمل الرجل أو الزوج بل وقد يربو عليه، وهذا التغيُّر الجوهري في انتظام النساء في العمل، والوقت المستغرق فيه، يستدعي مراجعة عِدةِ أحكام، وفي مُقدمتها أحكامُ النفقة، فَعملُ المرأة لم يَعُد يقتَصِرُ على فترةٍ دون الأخرى، بل عمل منتظم يوميّ بأجر ثابت وممتد إلى سنِ التقاعد، وهذا يستدعي المراجعة والنظر في الأحكام، والنظر في قانون الأسرة البحريني من هذا الوجه.

هذه النوازل تحتاج إلى اجتهاد، وتحتاج كذلك إلى فتاوى من لجان الفتوى المعتمدة الرسمية في الدول الإسلامية، تُقرر وفق الشريعة غير متأثرة بمنظمات حقوقية ولامنظمات دولية ولامترضية لمجتمع دولي، بل وفق أدلة الشرع ومقاصده، وأدلة الفقهاء الأصولية.

في ختام المقال يتبادر للأذهان فور الحديث عن الاستدامة الأسرية كيفية المحافظة على العلاقة الزوجية من التفكك، إلَّا أن ذلك لا يُعتبر المعوَّل عليه في الاستدامة الزوجيَّة، بل هو جزء من الاستدامة الزوجية العامة، فالديمومة الأسرية تتحقق من خِلال الاجتهادات القضائية في قوانين الأحوال الشخصية، وهذه الخلاصة النِهَائية هي مِحور المقال، وهذا الدور الجليل الذي تُؤديه قوانين الأحوال الشخصية والاجتهادات القضائية تكمله الاجتهادات القضائية، والذي يؤول في النهاية إلى استقرار واستدامة أصل البشرية الأول وهو الأسرة، والمؤثر في استقرار واستدامة الأصل الثاني وهو الوطن والمجتمع، بما يؤدي لترسيخ القيم وبالتالي الوصول للتطور الحضاري المنشود، والحفاظ على الإنسانية.